

**توثيق مقتل 1032 مدنياً
بينهم 181 طفلاً و150 سيدة
و59 ضحية بسبب التعذيب
في سوريا في عام 2023**

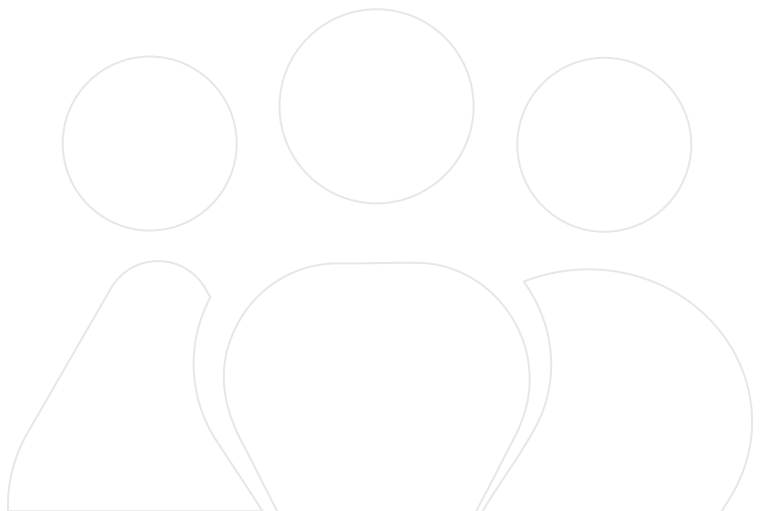
**وثقنا مقتل 91 مدنياً بينهم 14 طفلاً
و13 سيدة، و11 ضحية بسبب التعذيب
في كانون الأول 2023**

الأثنين 1 كانون الثاني 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

1	أولاً: خلفية ومنهجية.....
4	ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل في كانون الأول.....
	ثالثاً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار 2011 ضمن سجلات الوفيات
7	في السجل المدني.....
8	رابعاً: حصيلة الضحايا المدنيين.....
14	خامساً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني.....
22	سادساً: حصيلة المجازر.....
28	سابعاً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون.....
29	ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات.....



أولاً: خلفية ومنهجية:

يرصد هذا التقرير حصيلة الضحايا الذين وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2023 وفي كانون الأول/ 2023. ويُسلط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قُضوا بسبب التعذيب، والضحايا من الكوادر الطبية، كما يُركّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة، وتمكّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أننا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمّن التقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنّنا نحفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

تُعتبر عملية تسجيل الضحايا الذين يقتلون في سوريا من أبرز مهام الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011 حتى الآن؛ ذلك أنّ القتل هو أعظم أنماط الانتهاكات، ولأنّ الشعب السوري يتأثر بها على النحو الأكبر، ففقدان الأب أو الأم أو الأخ أو الصديق ونحو ذلك يُشكّل صدمة مرعبة وخسارة لا تعوض، وبشكل خاص بعد أن أصبح نمط القتل واسعاً ومنهجياً من قبل قوات النظام السوري والميليشيات المقاتلة معه بشكل أساسي -الذي يكاد يكون المرتكب الوحيد لعمليات القتل حتى بداية عام 2012-، عبر استخدام الدبابات والمدفعية ثم الطيران الحربي وإلقاء البراميل المتفجرة وصواريخ سكود، والأسلحة الكيميائية، والأمر الذي زاد من أهمية وتعقيد عملية توثيق الضحايا الذين يقتلون في سوريا هو دخول أطراف عدة في النزاع السوري.

ولا تزال عمليات القتل في سوريا مستمرة لأزيد من 13 عاماً متتالية، منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار/ 2011، وبأعداد هي من الأضخم في العالم؛ وهذا يؤكد بشكل صارخ عدم استقرار الأوضاع في سوريا، وأنها ما تزال أحد أخطر البلدان في العالم على حياة المدنيين، كما أنها مكان غير آمن لعودة اللاجئين.

يورّع هذا التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان إلى مزيد من الوقت والتّحقيق، وخاصة في حال الهجمات المشتركة، كما تواجهنا تحديات إضافية في إسناد مسؤولية الهجوم في بعض من حوادث القصف الأرضي، وبشكل خاص تلك التي يكون مصدر القصف فيها منطقة محايدة لسيطرة طرف آخر من القوى المسيطرة، وتستمر عمليات التحقيق إلى أن نتمكن من تحديد الجهة المسؤولة عن القصف، وفي حال لم نتمكن من إسناد عملية القتل لأحد الطرفين المتصارعين؛ نظراً لقرب المنطقة من خطوط الاشتباكات أو استخدام أسلحة متشابهة أو لأسباب أخرى يتم تصنيف الحادثة ضمن جهات أخرى ريثما نتوصل إلى أدلة كافية لإسناد الانتهاك لأحد الطرفين.

أطراف النزاع التي يوثق هذا التقرير ارتكابها عمليات قتل خارج نطاق القانون هي:

1. أطراف رئيسية:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية)¹.
- القوات الروسية.
- تنظيم داعش.
- هيئة تحرير الشام.
- فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني.
- قوات سوريا الديمقراطية.
- قوات التحالف الدولي.

2. جهات أخرى

نحرص في الشبكة السورية لحقوق الإنسان على نسب الحوادث إلى المسؤولين عنها، ولكن يستثنى من عملية إسناد المسؤولية التي نقوم بها حاليان هما: الألغام الأرضية المضادة للأفراد، التفجيرات عن بعد بما فيها الهجمات الانتحارية أو الإجبارية، وقد تحدثنا عن ذلك في [تقارير مفصلة](#).

أما في حال الضحايا مجهولي الهوية الذين لم يتم التوصل إلى أسمائهم أو أية معلومة تُشير إلى هويتهم أو صورة أو توثيق مقطع مصور، فإنه يتم الاحتفاظ بالبيانات التي توصلنا إليها عنهم في أرشيف خاص إلى أن يتم الوصول إلى أية معلومة تدل على هويتهم ليتم نقلهم إلى أرشيف الضحايا وأرشفة أسمائهم.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع الضحايا بحسب المحافظة التي قتلوا فيها، وبحسب المحافظة التي ينتمون إليها أيضاً، ويوزع هذا التقرير حصيلة الضحايا تبعاً للمكان الذي قتلوا فيه وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها.

يستعرض هذا التقرير حصيلة الضحايا المدنيين فقط، الذين تمكنا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم ولا توثق الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاتلين والمسלحين الذين قضاوا خلال النزاع، بعض الضحايا المدنيين قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكننا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإننا ندرج تاريخين، التاريخ الذي تمكنا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أن الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا².

1. نستخدم مصطلح النظام السوري بشكل عام عوضاً عن مصطلح الحكومة، وذلك لأن طبيعة السلطة في سوريا هي توتاليتارية دكتاتورية تركز في الحكم على مجموعة محدودة جداً من الأفراد. هم رئيس الجمهورية وقادة الأجهزة الأمنية بشكل رئيس. فيما يلعب الوزراء بمن فيهم رئيس الوزراء والوزير الداخلية دوراً شكلياً ومحدوداً للغاية ويقنصر على تنفيذ ما يرسمه النظام الحاكم بدقة، وليس لهم أي قرار أو دور فاعل، حيث يقتصر دور الحكومة على التبعية والخدمية فقط، فيما كافة الصلاحيات الرئيسة متمركزة بيد رئيس الجمهورية والأجهزة الأمنية، فالحكم في سوريا هو فردي/عائلي ولا توجد هيكلية تطبيقية، وإنما هيكلية واجهة فارغة، فوزير الداخلية يتلقى الأوامر من الأفرع الأمنية التي من المفترض أنها تتبع له، ولا يستطيع وزير العدل أن يستدعي عنصر أمن مدني الرتبة وليس رئيس فرع أمني، الأفرع الأمنية مع الرئيس هي النظام الذي يحكم سوريا.

وذلك مع إقرارنا بأن الأمم المتحدة وهيئاتها تستخدم مصطلح الحكومة السورية بشكل عام، إلا أننا نعتقد أنه غير دقيق مطلقاً في السياق السوري.

2. "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، << http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf >>

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، وتُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان [نموذجاً خاصاً](#) يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

ونشير إلى أن حصيلة الضحايا المتضمنة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان تشمل عمليات القتل خارج نطاق القانون من قبل القوى المسيطرة، والتي وقعت كانتهاك لكل من القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، ولا تشمل حالات الوفيات الطبيعية أو بسبب خلافات بين أفراد المجتمع وأمور أخرى من هذا القبيل.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

يحتوي هذا التقرير على شهادتين حصلنا عليها عبر حديث مباشر مع الشهود، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدّمونها في هذا التقرير دون أن نُقدّم أو نعرض عليهم أية حوافز. كما حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنب الشهود معاناة تذكّر الانتهاك، وتمّ منح ضمان بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

ما ورد في هذا التقرير يُمثّل الحد الأدنى الذي تمكّننا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديث الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.



ثانياً: موجز عن أبرز حوادث القتل في كانون الأول:

■ وثقنا في كانون الأول مقتل 91 مدنياً، بينهم 15 طفلاً و14 سيدة، نستعرض فيما يلي أبرز النقاط الأساسية:

أولاً: قوات النظام السوري:

قتلت قوات النظام السوري 31 مدنياً، بينهم 4 أطفال، و4 سيدات، و7 أشخاص بسبب التعذيب، وبنسبة تقارب 34% من مجموع ضحايا كانون الأول، توزعت حصيلة ضحايا النظام على محافظات سورية عدة، وتركزت النسبة الأعلى للضحايا في شمال غرب سوريا، وكانت محافظة إدلب قد سجلت العدد الأكبر من الضحايا على يد قوات النظام السوري، حيث بلغت نسبة ضحاياها 48%، تلتها محافظة حلب بنسبة 32%، شهدت منطقة شمال غرب سوريا عودة لارتفاع في أعداد الضحايا عما كانت عليه في الشهر السابق، ويعود السبب الرئيسي في ارتفاع ضحايا المحافظتين، إلى الهجمات الأرضية التي تنفذها قوات النظام السوري، إضافةً إلى وفاة ضحايا متأثرين بجراحهم جراء قصف سابق، الجدير بالذكر أنه منذ 5/ تشرين الأول قامت قوات النظام السوري بحملة تصعيد عسكرية، استهدفت مناطق شمال غرب سوريا، تسببت في مقتل 95 مدنياً حتى نهاية كانون الأول/ 2023.

وقد [قال المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا](#)، غير بيدرسون خلال إحاطته أمام مجلس الأمن الدولي في 21/ كانون الأول "إن المدنيين شهدوا عاماً مأساوياً آخر خلال 2023، حيث تعرضوا للقتل والإصابات والتشريد والاحتجاز والاختطاف بأعداد "مثيرة للقلق"، ولم يشهدوا أي تحركات ملموسة نحو مستقبل أفضل".

السبت 9/ كانون الأول [قصفت راجمة صواريخ](#) تابعة لقوات النظام السوري بصواريخ عدة مدينة إدلب، طال القصف كلاً من حي الصليبية وقرب فوج الإطفاء في حي الجبارة، إضافةً إلى سوق النجارين في المدينة الصناعية، وقرب مخيم أبناء الشهداء للنازحين شرق مدينة إدلب، تسبب القصف في مقتل 8 مدنيين بينهم طفل وسيدة، إضافةً إلى إصابة 35 آخرين بينهم 7 أطفال وسيدة، كما تسبب بدمار في الأحياء والمرافق الحيوية المستهدفة. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام حين وقوع الحادثة.

الجمعة 15/ كانون الأول [توفيت السيدة](#) منال مازن شقحي، مُتأثرةً بجراحها التي أصيبت بها في 8/ تشرين الأول/ 2023، إثر قصف راجمة صواريخ تابعة لقوات النظام السوري عدة صواريخ على أحياء مدينة إدلب، نتج عن القصف حينها مقتل خمسة مدنيين من ضمنهم شقيقها ملاذ شقحي، وهي من أبناء مدينة حمص. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام حين وقوع الحادثة.

الأحد 17/ كانون الأول [قصفت راجمة صواريخ](#) تابعة لقوات النظام السوري بصواريخ عدة مدينة دارة عزة بريف محافظة حلب الغربي، سقطت بعض الصواريخ في الحي الجنوبي في المدينة ما تسبب في مقتل ثلاثة مدنيين بينهم طفل، احترقت جثامينهم نتيجة حريق اندلع في المكان، كما سقطت صواريخ أخرى في الحي الشرقي من المدينة، ما تسبب بمقتل رجل وسيدة حامل، كما تسبب القصف بدمار كبير في المناطق المستهدفة. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام حين وقوع الحادثة.

ثانياً: هيئة تحرير الشام:

قتلت هيئة تحرير الشام 5 مدنيين بينهم 1 طفل و2 سيدة، ففي يوم السبت 9/ كانون الأول [قصفت راجمة صواريخ](#) تابعة لهيئة تحرير الشام بلدتي نبل والزهران في ريف محافظة حلب الغربي، تسبب القصف بمقتل سيدتين وطفل، إضافةً إلى إصابة 22 مدنياً بجراح، حيث جاء القصف بعد تعرض مدينة إدلب ومدينة سمرين لقصف صاروخي مصدره مناطق سيطرة قوات النظام السوري وتسبب بمقتل 9 مدنيين وإصابة العشرات.

ثالثاً: قوات سوريا الديمقراطية:

قتلت قوات سوريا الديمقراطية 7 مدنيين بينهم 1 سيدة، و1 شخص بسبب التعذيب، في كل من محافظتي دير الزور، وحلب، سجلنا مقتل 6 مدنيين بينهم سيدة (5 ضحايا في دير الزور، 1 ضحية في حلب)، قتلوا جراء إصابتهم برصاص قوات سوريا الديمقراطية، في حين توفي 1 مدني بسبب التعذيب في مدينة دير الزور.

الأحد 3/ كانون الأول [قتلت السيدة فرنسا حمد الرزوق](#)، وأصيب الطفل أيهم ياسر العسكر إثر إصابتهما برصاص عناصر تابعة لقوات سوريا الديمقراطية في بلدة أبو حمام شرق محافظة دير الزور، حيث قامت العناصر بإطلاق الرصاص عليهما بشكل مباشر أثناء استقلالهما دراجة نارية يقودها الطفل.

رابعاً: جهات أخرى:

وثقنا في كانون الأول مقتل 47 مدنياً، بينهم 9 أطفال، و6 سيدات على يد جهات أخرى، وبنسبة تقارب 51% من حصيلة الضحايا لشهر كانون الأول، بلغت نسبة ضحايا محافظة درعا على يد جهات أخرى ما يقارب 28%، تلتها محافظة دير الزور بنسبة تقارب 19%، وتوزعت عمليات القتل كالتالي:

1. ألغام لم تتمكن من تحديد مصدرها:

وثقنا مقتل 10 مدنيين بينهم 1 طفل و2 سيدة، جراء انفجار ألغام لم تتمكن من تحديد مصدرها، لتصبح حصيلة الضحايا المدنيين الذين تم توثيقهم منذ بداية عام 2023، 114 مدنياً بينهم 26 طفلاً، و11 سيدة.

الإثنين 11/ كانون الأول [قتل ثلاثة مدنيين بينهم سيدتين](#)، وأصيب 16 مدنياً آخرين بجراح، إثر انفجار لغم أرضي لم تتمكن من تحديد مصدره بجرار زراعي كانوا يستقلونه أثناء ذاهبهم لجني محصول الزيتون بمحيط قرية اليبالي شمالي غرب مدينة منبج في ريف محافظة حلب الشرقي. تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

2. رصاص لم تتمكن من تحديد مصدره:

وثقنا مقتل 16 مدنياً بينهم 1 طفل، و2 سيدة برصاص لم تتمكن من تحديد مصدره، 10 منهم قضوا في محافظة درعا، و2 في كل من محافظة السويداء وإدلب، كما وثقنا وقوع حوادث مشابهة في محافظتي دير الزور وحلب.

الأحد 3/ كانون الأول **قُتلت السيدة خنساء محمد السيد**، البالغة من العمر 35 عاماً، وابنتها نور الصالح، البالغة من العمر عامين، إثر إطلاق الرصاص عليهما من قبل مسلحين لم يتمكن من تحديد هويتهم، في قرية شين ريف محافظة حمص الغربي أثناء توجه السيدة خنساء مع أطفالها الأربعة بسيارة من ريف محافظة حمص إلى لبنان بطريقة غير نظامية، وهي من أبناء مدينة تلدو في سهل الحولة في ريف محافظة حمص الشمالي الغربي، تخضع المنطقة لسيطرة النظام السوري وميليشيات تابعة له.

الإثنين 4/ كانون الأول **قتلت السيدة منال المتوالي**، البالغة من العمر 50 عاماً، وهي من أبناء مدينة طفس في ريف محافظة درعا الغربي، قُتلت إثر إطلاق الرصاص عليها من قبل مسلحين لم يتمكن من تحديد هويتهم وذلك أثناء توجهها إلى مدينة درعا البلد، حيث قام المسلحون بإيقاف الحافلة التي كانت تستقلها وإنزالها منها وإطلاق الرصاص عليها بشكل مباشر، قرب بلدة تل شهاب في ريف محافظة درعا الغربي، تنوه الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن السيدة منال تُتهم من قبل أهالي المنطقة بالعمل في مجال السحر والشعوذة. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري حين وقوع الحادثة.

3. قتل على يد جهات لم تتمكن من تحديدها:

تسبب القتل على يد جهات لم تتمكن من تحديدها في مقتل 5 مدنيين بينهم 2 طفل و1 سيدة، في يوم الإثنين 18/ كانون الأول **قُتل أربعة مدنيين بينهم سيدة وطفلين**، إثر هجوم جوي نرجح أنه تابع للقوات الأردنية، قرب الحدود السورية الأردنية، طال القصف كلاً من مزرعة قرب قرية ذيبين في ريف محافظة السويداء الجنوبي، إضافةً إلى مدينة صلخد، ومنزلاً في قرية أم شامة جنوب شرق محافظة السويداء، وموقعاً قرب قرية أم الرمان جنوب محافظة السويداء.

وفي 19/ كانون الأول **حسب وكالة رويترز**: "قالت مصادر مخابرات إقليمية إنَّ الأردن شنَّ عدة غارات جوية يوم الإثنين على جارتها الشمالية سوريا ضد مخابئ لمهربي المخدرات المدعومين من إيران رداً على عملية تهريب واسعة النطاق".

4. تفجيرات لم تتمكن من تحديد مرتكبيها:

تسببت التفجيرات التي لم تتمكن من تحديد مرتكبيها في مقتل 15 مدنياً بينهم 5 أطفال و1 سيدة، يوم الأحد 10/ كانون الأول **هاجم مسلحون** لم يتمكن من تحديد هويتهم بالرصاص عمالاً كانوا يعملون في جمع أحجار البناء في بادية البوحمدة شرق محافظة الرقة، نتج عن الهجوم مقتل أحد العمال، فيما لاذ البقية بالفرار، وعند عودة المدنيين للبحث عن جثة الضحية تبين أن الجثة مفخخة ما أدى إلى انفجارها ومقتل ثلاثة مدنيين آخرين وعنصرين في قوات النظام السوري كانا برفقة المدنيين، كما تسبب الانفجار في إصابة ثلاثة مدنيين آخرين بجراح، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري حين وقوع الحادثة.

الخميس 14/ كانون الأول **قتل الطفل مجد نوري الفارس**، البالغ من العمر 15 عاماً، إثر انفجار جسم من مخلفات الحرب لم يتمكن من تحديد مصدره في بلدة المريعية شرق محافظة دير الزور، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري حين وقوع الحادثة.

ثالثاً: النظام السوري لم يسجل مئات آلاف المواطنين الذين قتلهم منذ آذار/ 2011 ضمن سجلات الوفيات في السجل المدني:

منذ الأيام الأولى لاندلاع الحراك الشعبي في آذار 2011 قتل واختفى/فقد مئات الآلاف من المواطنين السوريين، لكنهم لم يسجلوا رسمياً على أنهم متوفون ضمن دوائر الدولة الرسمية المختصة، وهي دائرة السجل المدني، لقد تحكّم النظام السوري بشكل متوحش بإصدار شهادات الوفاة، ولم تفتح لجميع أهالي الضحايا الذين قتلوا سواء على يد النظام السوري أو على يد بقية الأطراف، ولا لأهالي المفقودين والمختفين قسرياً، واكتفى بإعطاء شهادات وفاة لمن تنطبق عليه معايير يحددها النظام السوري وأجهزته الأمنية، وقد تحدثنا في العديد من التقارير السابقة عن إجبار النظام السوري ذوي الضحايا بالإقرار عبر التوقيع على محضر مُعد من قبل الأجهزة الأمنية يفيد بأن "العصابات الإرهابية المسلحة" هي من قتلت أبناءهم وليس النظام السوري، مقابل الحصول على شهادة وفاة، فلم يفتح النظام السوري أية تحقيقات قضائية حول أسباب وفاة مئات آلاف السوريين، ولم يحاسب أي عنصر أمن، أو فرد في الجيش عن تورطهم في عمليات القتل

وفي سبيل استخراج شهادة وفاة يستند النظام السوري على ثلاثة أمور:

- يقوم بإعداد تقرير طبي يذكر فيه سبب غير حقيقي للوفاة، مثل أزمة قلبية للمختفين قسرياً في مراكز احتجازه، أو توفي بسبب مقذوفات حربية.
- أقوال مختار الجي الذي يطلب منه أن يؤكد الوفاة، وشهود يؤكدون الوفاة.
- إقرار ذوي الضحايا الذين غالباً ما يكونون بحاجة ماسة للحصول على شهادة وفاة، وفي سبيل ذلك يتجاهلون السبب الحقيقي للوفاة والمتسبب بها.

عبر عمليات الرصد والمتابعة المستمرة، تمكّننا من تسجيل **ثلاثة أساليب اتبعتها النظام السوري في تسجيل أعداد محدودة من الضحايا الذين قتلوا أو من المختفين قسرياً وقتلوا لاحقاً**، وقد فصلنا فيها في تقرير أصدرناه في 19/ آب/ 2022 تحت عنوان **"النظام السوري يتحكم بوقائع تسجيل وفاة الضحايا ممن قتلوا/ فقدوا خلال النزاع المسلح منذ آذار/ 2011 عبر أجهزته الأمنية ومؤسسات الدولة"**.

نشير إلى أن الغالبية العظمى من الأهالي غير قادرين على الحصول على شهادات وفيات، خوفاً من ربط اسمهم باسم شخص كان معتقلاً لدى النظام السوري وقُتل تحت التعذيب، وهذا يعني أنه معارض للنظام السوري. أو تسجيل الضحية كإرهابي إذا كان من المطلوبين للأجهزة الأمنية، كما أنّ قسماً كبيراً من ذوي الضحايا تشردوا قسرياً خارج مناطق سيطرة النظام السوري.

في 10/ آب/ 2022 أصدر وزير العدل في الحكومة التابعة للنظام السوري **التعميم رقم 22** القاضي بتحديد إجراءات حول سير دعاوى الخاصة بتثبيت الوفاة ضمن المحاكم الشرعية، وتضمن التعميم 5 أدلة يجب التأكد من توفرها من قبل القضاة ذوي الاختصاص في الدعاوى الخاصة بتثبيت الوفاة، كما أوجب على جميع المحاكم ذات الاختصاص بقضايا تثبيت الوفاة التقيد بما ورد في التعميم. وقد تضمن التعميم فرض الموافقة الأمنية على الجهات القضائية لتثبيت دعاوى الوفاة: الأمر الذي يزيد من تغول الأجهزة الأمنية، وقد أصدرنا **تقريراً** استعرضنا فيه تحليلنا لما ورد في نص هذا التعميم من تجاوزات دستورية وقانونية ونتائج تترتب عليه.

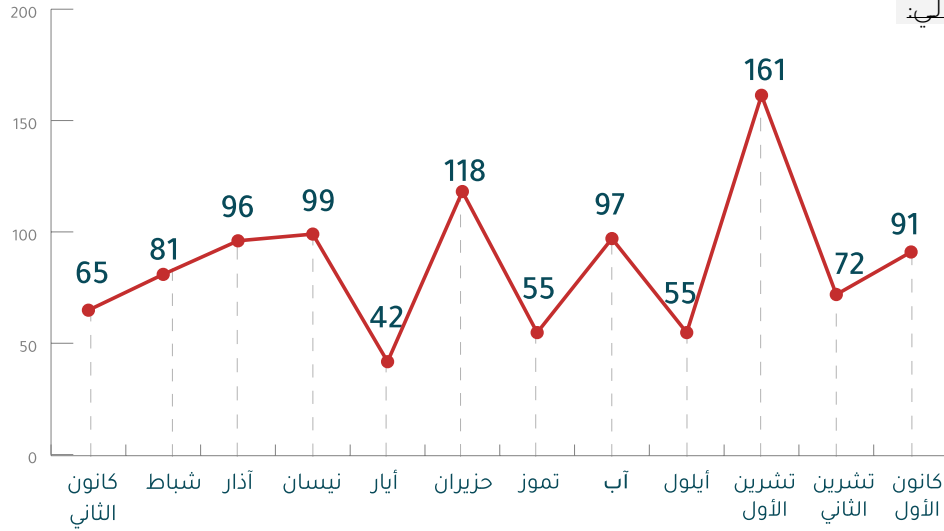
رابعاً: حصيلة الضحايا المدنيين:

ألف: في عام 2023:

وتتقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 1032 مدنياً بينهم 181 طفلاً و150 سيدة (أنثى بالغة) على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2023.

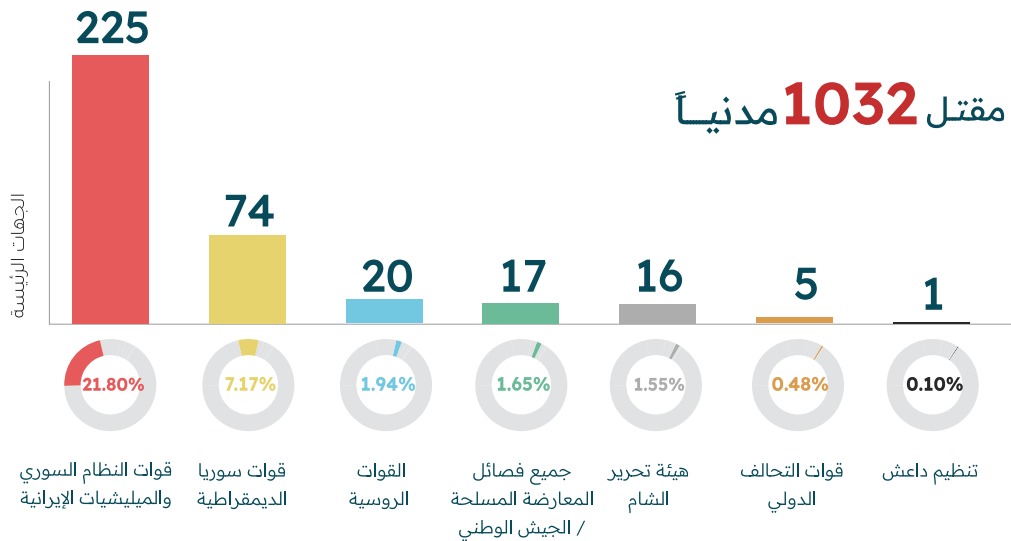
تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2023

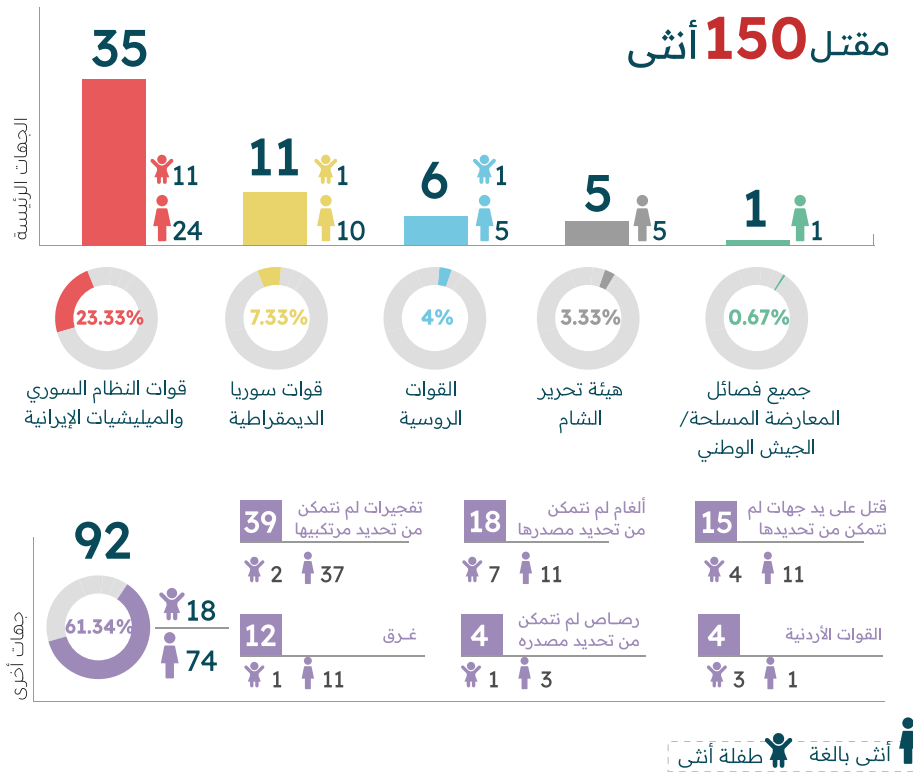
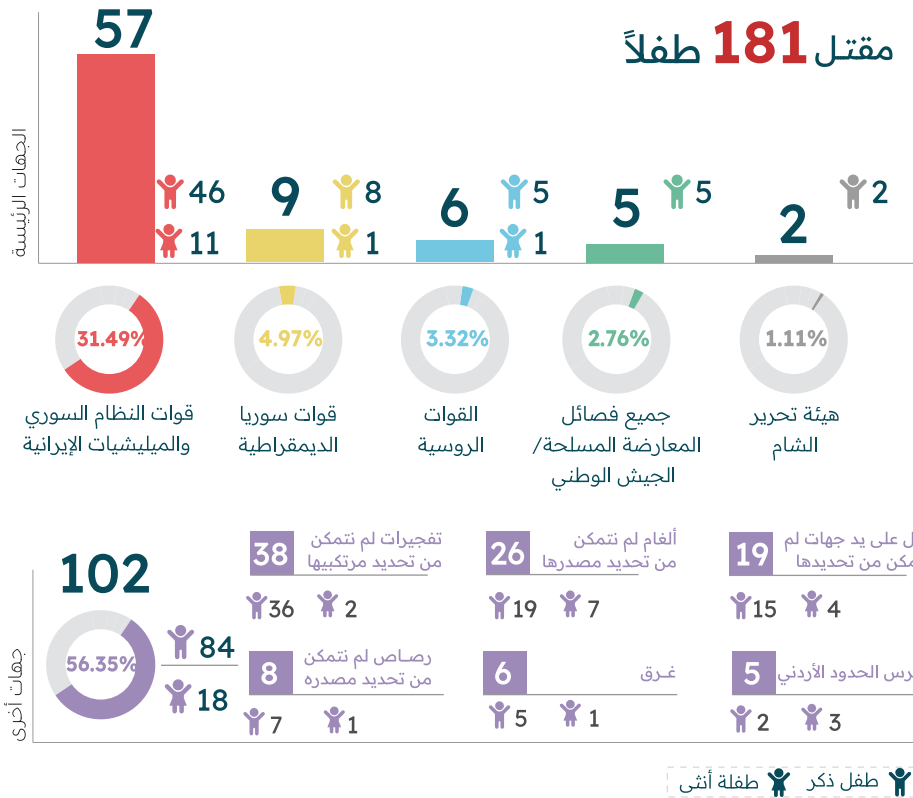
على النحو التالي:



سجل شهر تشرين الأول النسبة الأعلى من الضحايا في عام 2023 بما يقارب 16% تلاه حزيران بنسبة تقارب 11% ومن ثم نيسان بنسبة تقارب 10%. فيما كان الشهر الأكثر انخفاضاً في أعداد الضحايا في عام 2023 هو أيار بنسبة تقارب 4%.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في عام 2023 بحسب أطراف النزاع والقوى المسيطرة على النحو التالي:





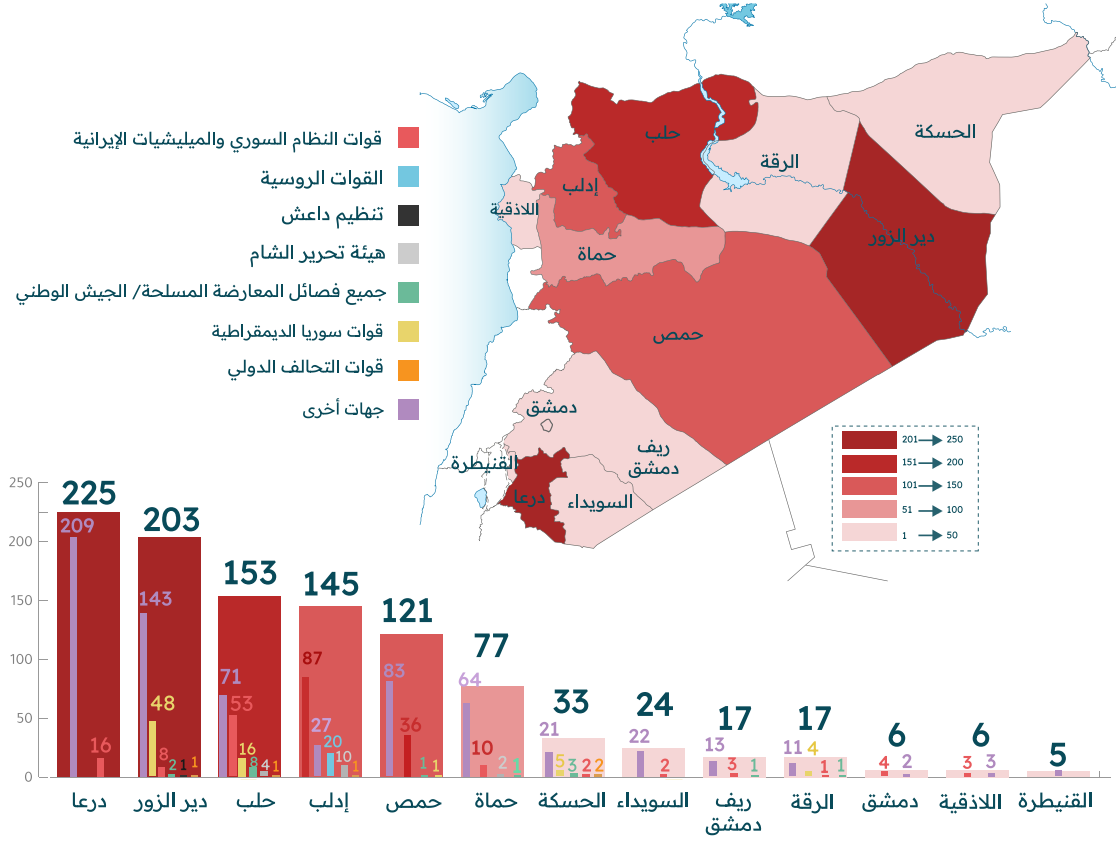
ألف: الأطراف الرئيسية:

- **قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):**
وُثِّقنا مقتل 225 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 57 طفلاً، و24 سيدة (أنثى بالغة).
- **القوات الروسية:**
سجَّلنا مقتل 20 مدنياً بينهم 6 أطفال و5 سيدات على يد القوات الروسية.
- **تنظيم داعش:**
قُتِل 1 مدنياً، على يد قوات تنظيم داعش.
- **هيئة تحرير الشام:**
قتلت 16 مدنياً، بينهم 2 طفل و5 سيدات.
- **جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:**
وُثِّقَت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 17 مدنياً، بينهم 5 أطفال و1 سيدة
- **قوات سوريا الديمقراطية:**
سجَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 74 مدنياً، بينهم 9 أطفال، و10 سيدات.
- **قوات التحالف الدولي:**
وُثِّقنا مقتل 5 مدنيين على يد قوات التحالف الدولي.

باء: جهات أخرى:

- سجَّلنا مقتل 674 مدنياً، بينهم 102 طفلاً، و74 سيدة على يد جهات أخرى، يتوزعون على النحو التالي:
- **ألغام لم يتمكن من تحديد مصدرها:** 114 مدنياً بينهم 26 طفلاً و11 سيدة.
- **رصاص لم يتمكن من تحديد مصدره:** 189 مدنياً بينهم 8 أطفال و3 سيدات.
- **تفجيرات لم يتمكن من تحديد مرتكبيها:** 130 مدنياً بينهم 38 طفلاً و37 سيدة.
- **قتل على يد جهات لم يتمكن من تحديدها:** 137 مدنياً بينهم 19 طفلاً و11 سيدة.
- **القوات التركية:** 1 مدنياً.
- **القوات الأردنية:** 7 بينهم 5 أطفال و1 سيدة.
- **الغرق:** 78 بينهم 6 أطفال و11 سيدة.
- **حرس الحدود التركي:** 17 مدنياً.
- **القوات اللبنانية:** 1

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في عام 2023 على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في المحافظات السورية على النحو التالي:

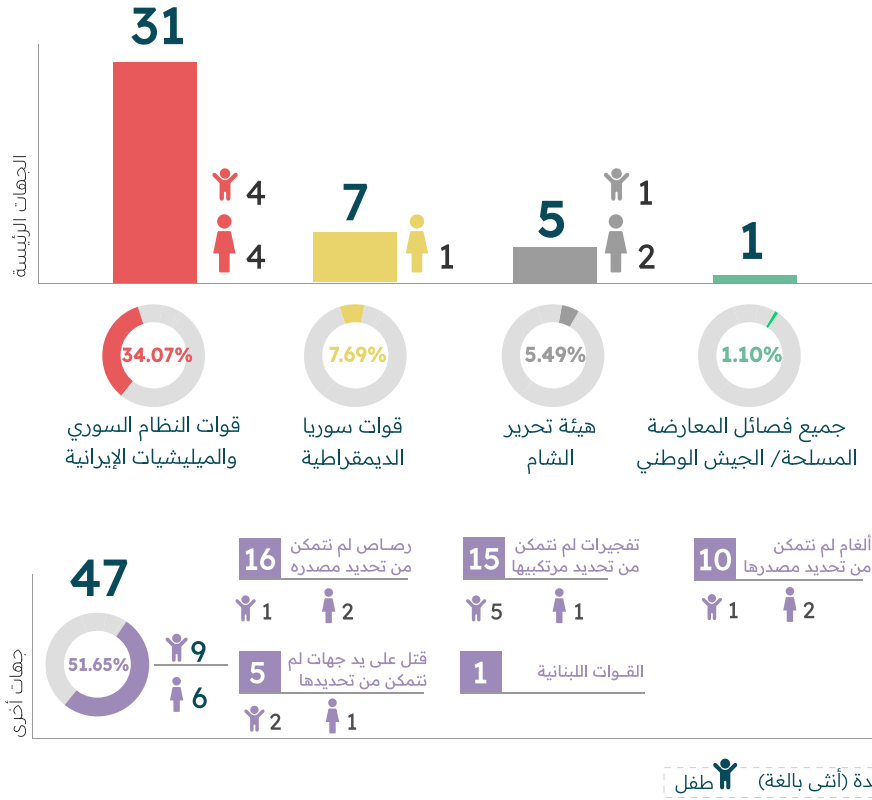


تصدرت محافظة درعا بقية المحافظات بنسبة تقارب 22% من حصيلة الضحايا الإجمالية، فيما حلت ثانياً محافظة دير الزور بنسبة تقارب 20%، تلتها كل من محافظتي حلب وإدلب بنسبة تقارب 14%، وقد قتل جلّ الضحايا في هذه المحافظات على يد جهات أخرى.

باء: في كانون الأول 2023:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في كانون الأول مقتل 91 مدنياً بينهم 14 طفلاً، و13 سيدة على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في كانون الأول على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:



ألف: الأطراف الرئيسية:

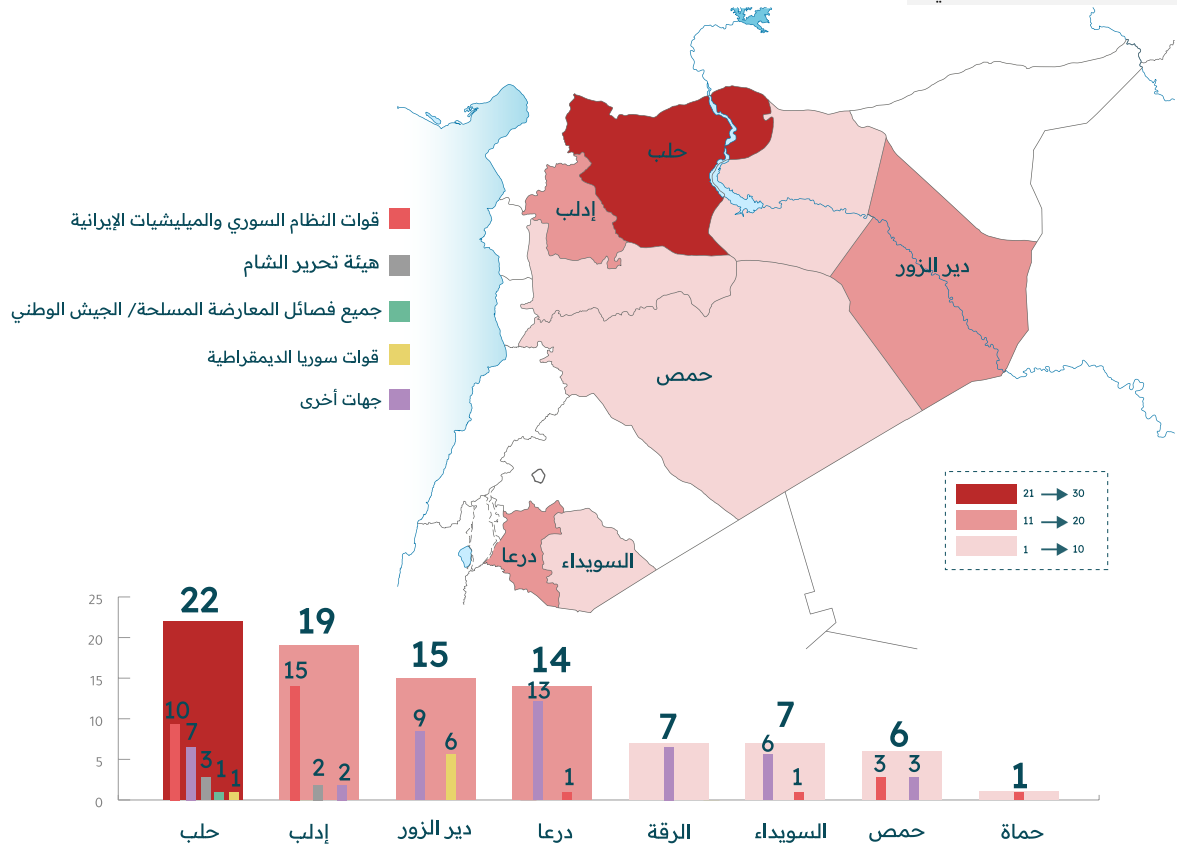
- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): وثقنا مقتل 31 مدنياً على يد قوات النظام السوري، بينهم 4 أطفال و4 سيدات.
- هيئة تحرير الشام: وثقنا مقتل 5 مدنيين بينهم 1 طفل و2 سيدة على يد هيئة تحرير الشام.
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني: وثقنا مقتل 1 مدنياً على يد فصائل المعارضة المسلحة/الجيش الوطني.
- قوات سوريا الديمقراطية: سجّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 7 مدنيين بينهم 1 سيدة.

باء: جهات أخرى:

وثقنا مقتل 47 مدنياً بينهم 9 أطفال و6 سيدات على يد جهات أخرى، يتوزعون على النحو التالي:

- رصاص لم تتمكن من تحديد مصدره: 16 مدنياً بينهم 1 طفل و2 سيدة.
- ألغام لم تتمكن من تحديد مصدرها: 10 مدنيين بينهم 1 طفل و2 سيدة.
- قتل على يد جهات لم تتمكن من تحديدها: 5 مدنيين بينهم 2 طفلاً و1 سيدة.
- تفجيرات لم تتمكن من تحديد مرتكبيها: 15 مدنياً بينهم 5 أطفال و1 سيدة.
- القوات اللبنانية: 1 مدني.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في كانون الأول على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:



سجلت محافظة حلب العدد الأكبر من الضحايا بنسبة تقارب 24 %، وتلتها محافظة إدلب بنسبة تقارب 21 %، ما يقارب 61% من مجموع الضحايا في المحافظتين قضوا على يد قوات النظام السوري.

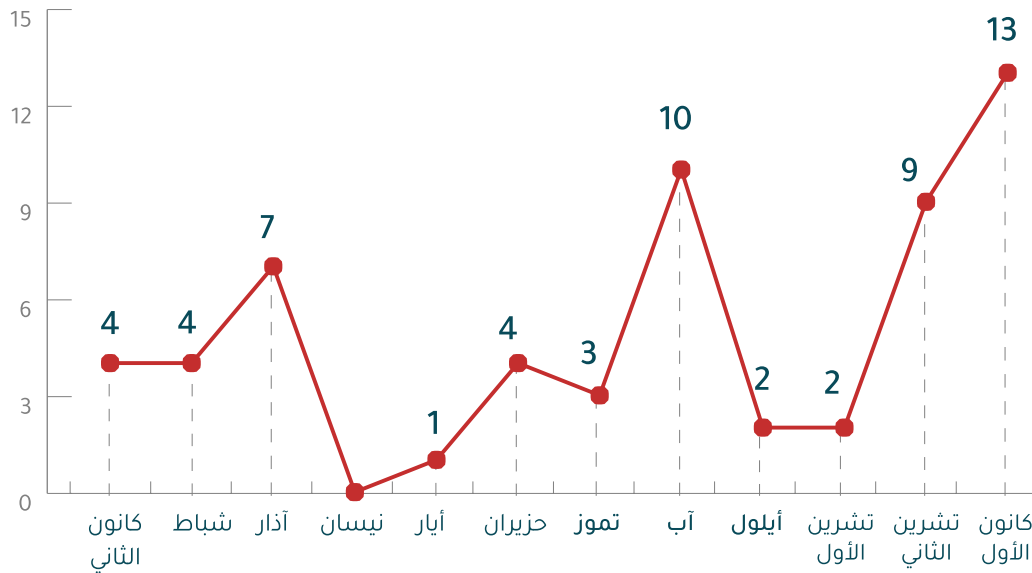
خامساً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوارث الطبية والإعلامية والدفاع المدني:

ألف: حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب:

1- في عام 2023:

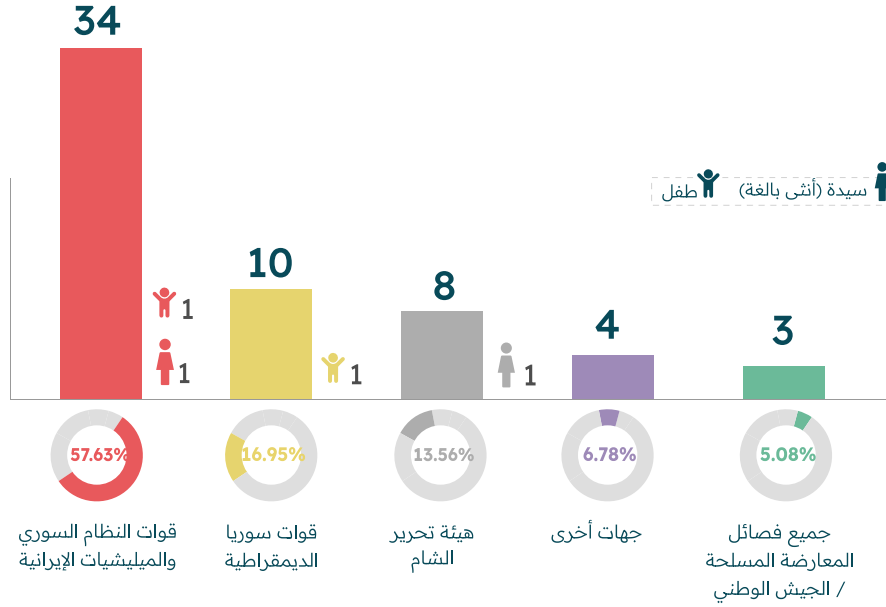
وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2023 مقتل 59 شخصاً بسبب التعذيب بينهم 2 طفل و2 سيدة، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا في عام 2023 على النحو التالي:



يظهر الرسم البياني السابق أن الحصيلة الأعلى للضحايا بسبب التعذيب قد وثقت في كانون الأول، حيث شكّلت نسبته 22% من حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم بسبب التعذيب في عام 2023 وتُشكل نسبة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري منذ مطلع العام 56% من الحصيلة الكلية لضحايا التعذيب.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين وثقنا مقتلهم بسبب التعذيب في عام 2023 على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا على النحو التالي:



ألف: الأطراف الرئيسية:

- قوات النظام السوري: 34 بينهم 1 طفل و 1 سيدة.
- هيئة تحرير الشام: 8 بينهم 1 سيدة.
- جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني: 3
- قوات سوريا الديمقراطية: 10 بينهم 1 طفل.

باء: جهات أخرى: 4

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:



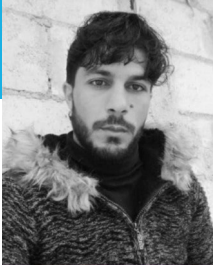
↑ الطفل عبد الصمد
محمود الصايل

الطفل عبد الصمد محمود الصايل، من أبناء بلدة ذيبان بريف محافظة دير الزور الشرقي، يبلغ من العمر 16 عاماً حين اعتقاله، اعتقلته عناصر قوات سوريا الديمقراطية في عام 2020، إثر مصادفة منزله في بلدة ذيبان بتهمة الانتماء لتنظيم داعش، وتم اقتياده إلى سجن غويران التابع لها في مدينة الحسكة.

تلقت عائلة الضحية عبد الصمد يوم الإثنين 27/ شباط/ 2023 بلاغاً من أحد عناصر قوات سوريا الديمقراطية أعلمهم فيه بأن "عبد الصمد"، بحاجة إلى مبلغ مالي من أجل إجراء عمل جراحي له نتيجة إصابته بمرض السل.

الأحد 5/ آذار/ 2023 تلقت عائلة الضحية عبد الصمد بلاغ آخر من عناصر قوات سوريا الديمقراطية بضرورة مراجعة المشفى الوطني بحي العزيزية في مدينة الحسكة لزيارة "عبد الصمد" ولدى وصولهم إلى المشفى تم إبلاغهم بوفاة ابنهم نتيجة إصابته بمرض السل، ثم سلّمتمهم جثمانه.

ولدى الشبكة السورية لحقوق الإنسان معلومات تُفيد بأنَّ عبد الصمد كان بصحة جيدة حين اعتقاله: مما يُرَجِّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية داخل سجن غويران التابعة لها.



↑ مؤيد يحيى شاكوش

مؤيد يحيى شاكوش، من أبناء مدينة جاسم بريف محافظة درعا الشمالي، يبلغ من العمر 34 عاماً، اعتقلته عناصر تابعة لفرع أمن الدولة التابع لقوات النظام السوري يوم الجمعة 7/ تموز/ 2023، في بلدة نمر بريف محافظة درعا الشمالي، أثناء توجهه إلى محافظة القنيطرة، واقتادته إلى أحد مراكز الاحتجاز التابعة لها في بلدة نمر، وتم تعذيبه حتى الموت، وفي يوم السبت 8/ تموز/ 2023، سُلم جثمانه لذويه من مشفى مدينة الصنمين بريف محافظة درعا الشمالي وعليه آثار تعذيب، تشير الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنّ "مؤيد" كان ممّن أُجْرُوا تسويةً لوضعهم القانوني والأمني في وقت سابق ولم يكن لديه أي صفة عسكرية عند اعتقاله.



↑ فرج فؤاد الجاموس

فرج فؤاد الجاموس، من أبناء مدينة داعل بريف محافظة درعا، مواليد عام 1987، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري في عام 2018، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها أثناء توجهه من مدينة داعل إلى مدينة دمشق، وتمكنت عائلته من زيارته للمرة الأخيرة في عام 2022 في سجن صيدنايا بمحافظة ريف دمشق، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الإثنين 7/ آب/ 2023، علِمَ ذووه أنّه مُسجّل في دائرة السجل المدني على أنه قد تُوفي بتاريخ 23/ كانون الأول/ 2019، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يُرَجِّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية.



↑ عبد الرحمن الحيني

عبد الرحمن الحيني، طالب جامعي في كلية الهندسة المعلوماتية بجامعة حلب، من أبناء مدينة كفرنبيل بريف إدلب الجنوبي، اعتقلته عناصر تابعة لقوات النظام السوري في 26/ كانون الثاني/ 2014، إثر مدهامة مكان إقامته قرب جامعة حلب بمدينة حلب، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. في 30/ آب/ 2023، علِمَ ذووه بوفاته داخل أحد مراكز الاحتجاز التابعة لقوات النظام السوري في عام 2015، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة عند اعتقاله؛ مما يُرَجِّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية.



محمد العواد البوعلي

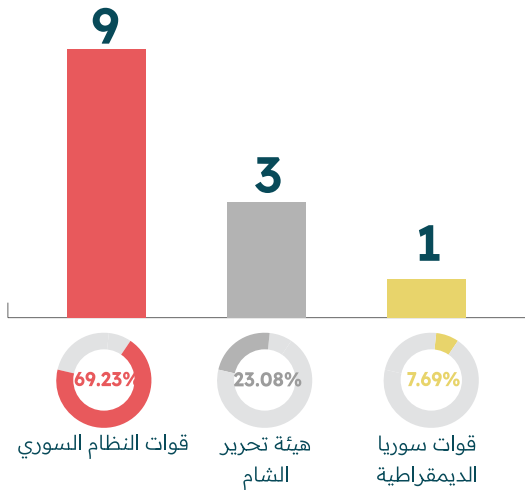
محمد العواد البوعلي، من أبناء بلدة محكان بريف محافظة دير الزور الشرقي، اعتقلته عناصر تابعة لقوات النظام السوري في عام 2019. ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الأحد 22/ تشرين الأول/ 2023، غلِمَ ذووه بوفاته داخل سجن صيدنايا العسكري بمحافظة ريف دمشق في عام 2021. ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة حين اعتقاله؛ مما يرجح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية. تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن قوات النظام السوري لم تُسَلِّم جثته لذويه.

السيدة تهاني أحمد الحميدي الدبلان، من أبناء حي القصور بمدينة دير الزور، تبلغ من العمر 27 عاماً، اعتقلتها عناصر قوات النظام السوري يوم السبت 23/ تموز/ 2022 إثر مدهامة منزل عائلة زوجها في مدينة دمشق، بتهمة التعامل مع الجيش الوطني. وتم احتجازها في سجن عدرا المركزي بمحافظة ريف دمشق، وتمكنت عائلتها من زيارتها للمرة الأخيرة في آب/ 2023 في سجن عدرا المركزي وكانت "تهاني" في وضع صحي سيئ حيث كانت تعاني من كسر في اليد والأنف وغير قادرة على الوقوف على قدميها نتيجة تعرضها للتعذيب بطريقة وحشية والحرمان من الغذاء وإهمال الرعاية الصحية خلال فترة احتجازها، وقد ظهر على جسدها آثار التعذيب.

الجمعة 3/ تشرين الثاني/ 2023 تلقت عائلة السيدة تهاني نبأ وفاتها في سجن عدرا المركزي بتاريخ 27/ تشرين الأول/ 2023 وذلك أثناء محاولتهم الحصول على موعد لزيارتها داخل سجن عدرا المركزي، دون تمكنهم من استلام جثمانها.

2- في كانون الأول 2023:

وثقنا مقتل 13 ضحية بسبب التعذيب على يد كل من أطراف النزاع والقوى المسيطرة يتوزعون على النحو التالي:



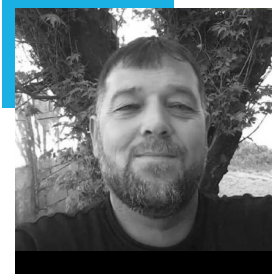
- قوات النظام السوري: 9
- هيئة تحرير الشام: 3
- قوات سوريا الديمقراطية: 1

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:



↑ عبد الرحمن مصطفى السواح

عبد الرحمن مصطفى السواح، يعمل حداد، من أبناء بلدة كفرلاها بريف محافظة حمص الشمالي، مواليد عام 1970، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري في تموز/ 2018، لدى مروره على إحدى نقاط التفتيش التابعة لها في مدينة الطبقة بريف محافظة الرقة، أثناء عودته إلى محافظة حمص عقب تهجيره من قبل النظام السوري في أيار/ 2018 من بلدة كفرلاها إلى مناطق الشمال السوري، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الجمعة 15/ كانون الأول/ 2023 عُلِمَ ذووه أنه مُسَجَّل في دائرة السجل المدني على أنه قد تُوفي، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة عند اعتقاله: مما يُرَجَّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن قوات النظام السوري لم تُسَلِّم جثته لذويه.



↑ مخلص خالد جنيدو

مخلص خالد جنيدو، من أبناء قرية عقرب بريف محافظة حماة الجنوبي، مواليد عام 1973، اعتقلته عناصر قوات النظام السوري يوم الأحد 11/ تشرين الثاني/ 2018، في مدينة حماة، وكان ممن أجروا تسويةً لوضعهم الأمني في وقت سابق، ومنذ ذلك الوقت تقريباً وهو في عداد المختفين قسرياً؛ نظراً لإنكار النظام السوري احتجازه أو السماح لأحد ولو كان محامياً بزيارته. الأحد 10/ كانون الأول/ 2023 عُلِمَ ذووه أنه مُسَجَّل في دائرة السجل المدني على أنه قد تُوفي، ولدينا معلومات أنه كان بصحة جيدة حين اعتقاله: مما يُرَجَّح بشكلٍ كبير وفاته بسبب التعذيب وإهمال الرعاية الصحية، تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن قوات النظام السوري لم تُسَلِّم جثته لذويه.

باء: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

2- في عام 2023:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2023 مقتل 4 من الكوادر الطبية بينهم 1 سيدة، على يد قوات النظام السوري.

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:



↑ الطبيب آصف المحمود

الأحد 19/ شباط/ 2023 قضى الطبيب آصف المحمود وهو طبيب الأمراض الداخلية والقلبية، وذلك عندما قامت الدفاعات الجوية التابعة للنظام السوري في جبل قاسيون ومطار المزة العسكري بالتصدي للغارات الإسرائيلية بالصواريخ، أسفر ذلك عن سقوط بعض الصواريخ على الأحياء السكنية في دمشق ومنها على ساحة المزرعة وسط العاصمة دمشق.



↑ عبد الحميد فتاح زيواني

الاثنين 30/ تشرين الأول/ 2023 قُتل الممرض عبد الحميد فتاح زيواني، وأصيب طبيب وسائق سيارة، جميعهم من كادر "المجمع الطبي في بنش" المدعوم من قبل منظمة Relief international. جراء استهداف قوات النظام السوري، بصاروخين م . د موجهة، سيارة مدنية كانوا يستقلونها، على طريق فرعي بين مدينتي بنش وتفتناز، في الأطراف الجنوبية لمدينة تفتناز، تحديداً بالقرب من مطار تفتناز مباشرةً وهو نقطة عسكرية تركية، بريف إدلب الشرقي، تسبب الصاروخ الأول بإصابة السيارة بشكل مباشر من الجهة الخلفية، تلاه صاروخ ثاني سقط وسط الطريق العام بالقرب من السيارة، في قرية الطلحية بريف إدلب الشرقي، تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة وهيئة تحرير الشام عند وقوع الحادثة.

2- في كانون الأول 2023:

لم تتمكن من توثيق أية حالة قتل لكوادر طبية في كانون الأول المنصرم.

تاء: حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

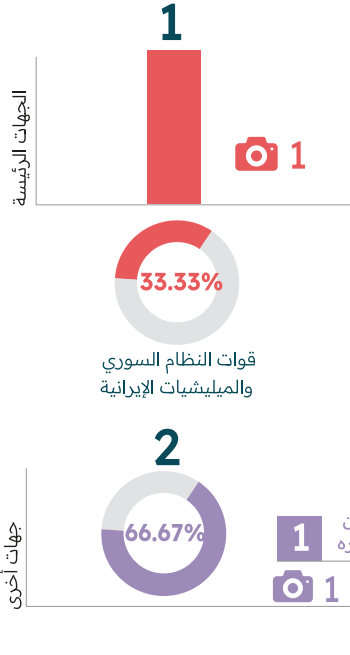
1- في عام 2023:

سجلنا مقتل 3 من الكوادر الإعلامية في عام 2023
يتوزعون على النحو التالي:

أ- أطراف رئيسية:

- قوات النظام السوري: 1

ب- جهات أخرى: 2



نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:



↑ فراس غسان العقابله

الأربعاء 9/ آب/ 2023 قتل فراس غسان العقابله، البالغ من العمر 38 عاماً، وهو مراسل قناة سما الفضائية الموالية للنظام السوري، مع 4 أشخاص آخرين، نتيجة استهداف سيارة كانوا يستقلونها برفقة عدد من عناصر القوات الحكومية بعبوة ناسفة زرعتها مجهولين في منطقة الشياح جنوبي مدينة درعا، حيث كانت القوات عائدة من الحدود السورية الأردنية بعد تصوير تقرير يتحدث عن قيام قوات النظام السوري بحماية الحدود وتمنع تهريب المخدرات إلى الدول المجاورة، والعقابله من أبناء مدينة الشيخ مسكين بريف درعا الشمالي، ومن سكان مدينة درعا، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام عند وقوع الحادثة.



↑ محمود سعيد الكفري

الجمعة 10/ تشرين الثاني/ 2023 قتل الناشط الإعلامي محمود سعيد الكفري، البالغ من العمر 37 عاماً، برصاص مجموعة تعمل لصالح فرع المخابرات الجوية التابعة لقوات النظام السوري، يتزعمها المدعو أبو علي اللحام في بلدة معربة بريف درعا الشرقي، عمل الكفري في المجال الإعلامي وهو أحد كوادر شبكة درعا 24، وعمل قبل سيطرة قوات النظام السوري على محافظة درعا في عام 2018 ضمن اتفاق التسوية في المجال الإغاثي والتعليمي، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري عند وقوع الحادثة.

2- في كانون الأول 2023:

لم يتمكن من توثيق أية حالة قتل لكوادر إعلامية في كانون الأول المنصرم.

ثاء: حصيلة ضحايا كوادر الدفاع المدني

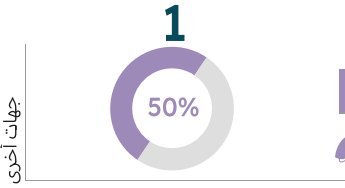
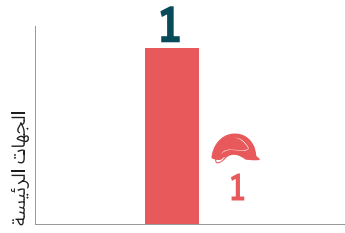
1- في عام 2023:

سجلنا مقتل 2 من كوادر الدفاع المدني في عام 2023
يتوزعون على النحو التالي:

أ- أطراف رئيسية:

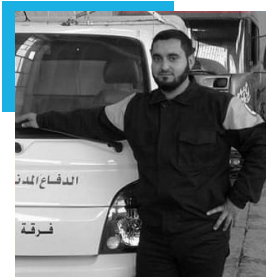
- قوات النظام السوري: 1

ب- جهات أخرى: 1



1 الفام لم تتمكن من
تحديد مصدرها

دفاع مدني



↑ عبد الباسط أحمد عبدالحالقي

الثلاثاء 11/ تموز/ 2023 قُتل عبد الباسط أحمد عبدالحالقي وهو عنصر متطوع في الدفاع المدني السوري مركز الأتارب، ودمرت سيارة إنقاذ نوع بيك أب، إثر قصف مدفعي لقوات النظام السوري بصاروخ مضاد للدروع، استهدف سيارة فريق الإنقاذ التابع لفريق الدفاع المدني السوري - مركز مدينة الأتارب، وذلك على الطريق الواصل بين مدينة الأتارب وبلدة كفرنوران بالقرب من مفرق الجينة، جنوب شرقي مدينة الأتارب بريف حلب الغربي، خلال توجه الفريق للموقع لتفقدته من استهداف مدفعي سابق، تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة وهيئة تحرير الشام حين وقوع الحادثة.

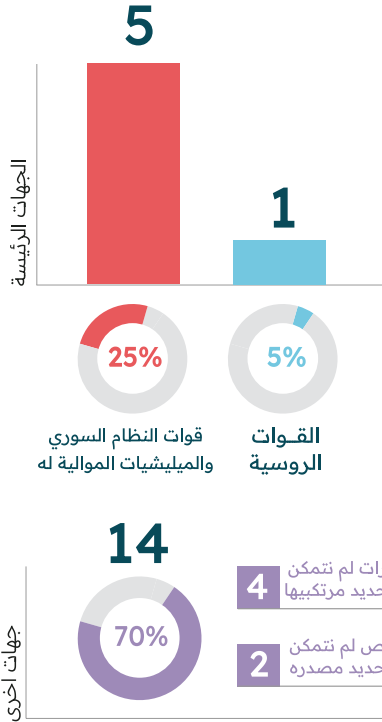
2- في كانون الأول 2023:

لم يتمكن من توثيق أية حالة قتل لكوادر الدفاع المدني في كانون الأول المنصرم.

سادساً: حصيلة أبرز المجازر:

1- في عام 2023:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2023 وقوع 20 مجزرة، يتوزعون على النحو التالي:



ألف: أطراف رئيسية:

- قوات النظام السوري والمليشيات الموالية له: 5
- القوات الروسية: 1

باء: جهات أخرى: 14

- قتل على يد جهات لم تتمكن من تحديدها: 4
- ألغام لم تتمكن من تحديد مصدرها: 3
- رصاص من قبل جهات لم تتمكن من تحديدها: 2
- تفجيرات لم تتمكن من تحديد مرتكبيها: 4
- القوات الأردنية: 1

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

الجمعة 17/ شباط/ 2023 تم [العثور](#) على ما يقارب من 40 [شخصاً](#) بينهم 3 أطفال، تم [قتلهم](#) رمياً بالرصاص على يد ميليشيات إيرانية موالية لقوات النظام السوري في المنطقة الواقعة شرقي بلدة السخنة بنحو 20 كم في ريف تدمر الشرقي التابعة لمحافظة حمص وسط سوريا، بسبب خلافات على احتكار جني محصول الكمأة التي تشكل مورداً مالياً رئيسياً لسكان البادية السورية في هذه الأشهر من العام، حيث تمنع الميليشيات الإيرانية جني الكمأة دون التنسيق معها وتسليمها المحصول لتقوم هي بطرحه في الأسواق بالأسعار التي تحددها، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري والميليشيات الإيرانية.

الخميس 2/ آذار/ 2023 [قتل خمسة مدنيين](#)، من أبناء بلدة عياش الواقعة في ريف دير الزور الغربي، جراء انفجار لغم أرضي تمت زراعته من قبل جهة لم تتمكن من تحديدها [بشاحنة](#) نوع (إنتل) كانوا يستقلونها أثناء ذهابهم لجمع الكمأة على الطريق العام في منطقة كباجب جنوبي مدينة دير الزور. تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري حين وقوع الحادثة.

الأحد 16/ نيسان/ 2023 أعلنت مصادر موالية للنظام السوري في مشفى السلمية بريف حماة الشرقي، عن وصول 26 جثة (12 عسكرياً، 14 مدنياً) بينهم 1 طفل و1 سيدة قتلوا جراء إطلاق نار من جهات لم تتمكن من تحديدها بعد، عُثر عليهم في منطقة دوزين في البادية بريف حماة الشرقي، خلال توجههم إلى المنطقة لجني فطر الكمأة، 12 ضحية هم عناصر من (قوات الدفاع الوطني) التابعة للنظام ولم تتم معرفة سبب إرسالهم لتلك المنطقة: لجني الكمأة أم في مهام عسكرية من قبل قوات النظام السوري، و14 ضحية من المدنيين بينهم 1 طفل و1 سيدة، وتسيطر على تلك المنطقة عناصر من قوات النظام السوري ومليشيات إيرانية تحتكر جني الكمأة لصالحها ويوجد خلافات فيما بينها في السيطرة على تلك المناطق، كما تنتشر هناك مجموعات لتنظيم داعش، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام والمليشيات الإيرانية حين وقوع الحادثة.



↑ انفجار سيارة مفخخة أمام ورشة إصلاح سيارات
في قرية شاوا بريف حلب في 9/ تموز/ 2023

الأحد 9/ تموز/ 2023 قتل خمسة مدنيين، بينهم [طفل](#)، وأصيب ثلاثة آخرون أحدهم طفل بجروح، جراء [انفجار سيارة](#) مفخخة لم تتم معرفة الجهة التي قامت بتفجيرها، انفجرت أمام ورشة لصيانة السيارات في قرية شاوا بمنطقة الراعي في ريف حلب الشرقي، وذلك عند توقفها أمام الورشة، وتخضع المنطقة لسيطرة فصائل الجيش الوطني السوري.

الجمعة 1/ أيلول/ 2023 [قُتل خمسة أطفال](#) من [عائلة](#) واحدة، وأصيب 8 آخرون بجراح بينهم 6 أطفال و1 سيدة (جميعهم من عائلة واحدة)، بقصف مدفعي، مصدره مواقع قوات النظام السوري، طال منازل المدنيين في قرية المحسنلي شمال غربي مدينة منبج في ريف حلب الشرقي، والواقعة على خط التماس بين مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، ومناطق سيطرة الجيش الوطني السوري، وتتواجد في القرية نقطة عسكرية للنظام السوري. جاء القصف على القرية بعد اشتباكات اندلعت بين مجموعات عسكرية تابعة للجيش الوطني السوري، تخضع المنطقة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية وقوات النظام السوري.

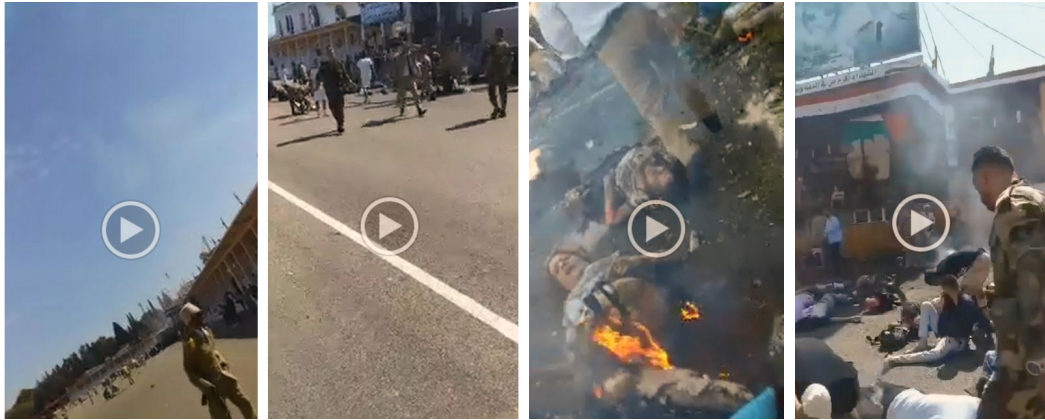


↑ صورة طفل مصاب بقصف مدفعي للنظام السوري على قرية المحسنلي
في 1/ أيلول/ 2023

الخميس 5/ تشرين الأول/ 2023 هزَّ انفجارٌ كبير، مجهول السبب، داخل حرم كلية العلوم الحربية التابعة للنظام السوري في مدينة حمص. خلال تجمع المئات من طلبة الكلية في حفل تخريج دورة جديدة للضباط، إضافةً إلى عائلاتهم التي حضرت الحفل، أدى هذا الانفجار إلى مقتل 84 شخصاً بينهم 3 أطفال و29 سيدة، (28 ضحية منهم من العسكريين)، تخضع المنطقة لسيطرة قوات النظام السوري حين وقوع الحادثة.



↑ صور تظهر تجمع الأهالي والعسكريين في الكلية الحربية بعد انتهاء احتفالية تخريج الدولة قبل التفجير في 5/ تشرين الأول/ 2023



↑ مقاطع فيديو تظهر جثث الضحايا من مدنيين وعسكريين بعد التفجير في الكلية الحربية في 5/ تشرين الأول/ 2023

الثلاثاء 24/ تشرين الأول/ 2023 قُتل 6 مدنيين، هم (طفلين و3 سيدات ووجنين)، وأصيب 5 مدنيين بينهم ثلاثة أطفال، جراء قصف طيران ثابت الجناح تعتقد أنه روسي قرابة الساعة 12:17 دقيقة ظهراً، صواريخ عدة، استهدفت مخيم المسبح أو "أهل سراقب" للنازحين في الأراضي الزراعية، في الأطراف الجنوبية الغربية لبلدة الحمامة في ريف جسر الشغور بريف إدلب الغربي، طال القصف بناءين من الأسمنت وهو "مسبح خاص" بمحاذاة المخيم مباشرة، وخيم "شوادر" حوله، تسبب في سقوط الضحايا، ودمار جزئي في البناء، وتضرر أكثر من سبع خيم بأضرار مادية كبيرة، ويوجد في المنطقة عدة مخيمات متوزعة ضمن الأراضي الزراعية على أطراف البلدة منها "مخيم أهل العز ومخيم الكاروت" تبعد عن بعضها البعض مسافة 1 كم تقريباً، تخضع المنطقة لسيطرة فصائل المعارضة المسلحة وهيئة تحرير الشام حين وقوع الحادثة.



↑ صورة تظهر جثث الضحايا الذين قتلوا بقصف حربي روسي على مخيم أهل سراقب قرب بلدة الحمامة في 24/ تشرين الأول/ 2023

الساعة 10:35 صباح السبت 25/ تشرين الثاني/ 2023 قُتل 10 مدنيين من عائلتين، بينهم 7 أطفال و1 سيدة، (وهم رجل وعائلته وشقيقته وأطفالها)، وأصيبت سيدة مسنة، إثر قصف مدفعية قوات النظام السوري المتمركزة في قرية شورلين بجبل شحشبو بريف حماة الشمالي، ثلاث قذائف من نوع كراسنبول موجهة عبر الليزر، بالتزامن مع تحليق طائرة استطلاع أورلان 30 روسية، استهدفت القذائف تباغاً الأراضي الزراعية من الجهة الغربية لقرية قوقفين في جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي، خلال وجود عائلات مدنية تجني موسم الزيتون، سقطت القذيفة الأولى والثانية في الأراضي الزراعية بموقع قريب من العائلات، وسقطت القذيفة الثالثة (في المكان المستهدف وأوقعت المجزرة)، تخضع المنطقة لسيطرة مشتركة بين فصائل المعارضة وهيئة تحرير الشام وهي منطقة قريبة من مناطق التماس ومكشوفة على مواقع سيطرة قوات النظام السوري.



↑ التحضير لدفن ضحايا مجزرة بحق مدنيين قُتلوا إثر قصف مدفعي لقوات النظام السوري بقذيفة على أراض زراعية غربي قرية قوقفين بريف إدلب الجنوبي، في 25/ تشرين الثاني/ 2023 ©SNHR



↑ ضحايا من مجزرة بحق مدنيين إثر قصف مدفعي لقوات النظام السوري بقذيفة على أراض زراعية غربي قرية قوقفين بريف إدلب الجنوبي، في 25/ تشرين الثاني/ 2023 ©SNHR

تواصلت الشبكة السورية مع "المرصد³ أبو أمين 80" وهو مرصد مدني مهمته التنصت على اتصالات نقاط النظام اللاسلكية وتحركات الطيران والمدفعية، وأفاد بالتالي:

"خلال وجودي في مركز الرصد بمنطقة ريف إدلب الجنوبي، يوم السبت 25/ تشرين الثاني/ 2023، وتمام الساعة 10:20 دقيقة، رصدتُ مكاملة لعناصر النظام عبر القبضات اللاسلكية في موقع الفطاطرة بريف حماة، يتحدث فيها عن رصد تحرك في موقع دون أن يحدد المكان، وطلب تجهيز مدفع لاستهداف التحرك على الفور. بدورنا قمنا بتنبه جميع المناطق في ريف إدلب الجنوبي للخطر، علماً أن مناطق القطاع الجنوبي من جبل الزاوية تتعرض لقصف يومي، لقربها من خطوط التماس. تمام الساعة 10:30 بدأ تنفيذ الضربات انطلاقاً من مواقع النظام في شورلين في منطقة جبل شحشبو بريف حماة الشمالي، بعد تلقيه الإحداثيات من نقطة الفطاطرة، وبدأ التنفيذ من مدفع أكاسيا 152 بقذائف كراسنبول بالتزامن مع تحليق طائرة استطلاع روسية نوع إورلان 30 في المنطقة. سقطت أول قذيفة والثانية في منطقة قوقفين، والقذيفة الثالثة سقطت في موقع يوجد فيه مدنيون حسب البلاغ الذي وصلنا وطلب الإسعاف عبر القبضات اللاسلكية، حيث قمنا بالتعميم وكانت فرق الدفاع القريبة من المنطقة تحركت بناءً على تلقيها بلاغاً من أبناء المنطقة".



↑ أضرار إثر قصف مدفعي لقوات النظام السوري بقذيفة على أراضي زراعية غربي قرية قوقفين بريف إدلب الجنوبي، ما تسبب بمجزرة، في 25/ تشرين الثاني/ 2023 ©SNHR

تواصلت الشبكة السورية مع "أسامة حاج حسين⁴"، قائد فريق إنقاذ في الدفاع المدني السوري مركز 1218 (بليون)، وأفاد بالتالي::

3. عبر تطبيق الواتساب في 25/ تشرين الثاني/ 2023

4. عبر تطبيق الواتساب 27/ تشرين الثاني/ 2023

”تلقينا يوم السبت 25/ تشرين الثاني/ 2023 بلاغاً من مدنيين قرابة الساعة 10:45 دقيقة صباحاً، عن تعرض منطقة زراعية قرب قرية قوقفين لقصف، ووجود إصابات وضحايا بين مدنيين يعملون على قطف الزيتون في الموقع المستهدف، على الفور انطلق فريق الإنقاذ والإسعاف قرابة الساعة 10:50 دقيقة، وخلال عشر دقائق وصلنا إلى المنطقة المستهدفة. واجهنا صعوبة في الوصول كون المنطقة مكشوفة على مواقع النظام السوري في جورين بريف حماة، وعلى منطقة جبل شحشبو أيضاً، وتركنا الآليات على بعد مسافة قصيرة من المكان الذي تعرض للقصف خوفاً من تكرار الرمي. التقينا قبل وصولنا إلى موقع المجزرة بشاب يقود دراجة نارية ويحمل سيدة مسنة، مصابة إصابة متوسطة لكن لم تكن تعي طبيعة ما جرى، فقط كانت تعرف أنهم تعرضوا للقصف لكن لم تكن تعي أنها فقدت أبناءها وعائلة شقيقها، أيضاً سيارة أخرى كانت تحمل طفلة وشاب مصابين إصابة خطيرة، استلمنا الحالات وسلمناها لفريق الإسعاف خلفنا حيث نقلهم لمركزين طبيين في قرى جبل الزاوية. وصلنا إلى موقع المجزرة، كانت الأشلاء في كل مكان، وقد وصل عدد من المدنيين إلى الموقع قبلنا، بدأنا في جمع الأشلاء، جميع الجثث وعددها ثمانية تقريباً كانت مقطعة، وحسب اطلاعي فإن قذيفة واحدة سقطت في الموقع مكان وجود العائلة مباشرة، ويبدو أن الجميع من كبار وأطفال كانوا في موقع واحد تحت شجرة الزيتون، الأشلاء تناثرت عن المكان لمسافة 15 متراً، جمعنا القطع الكبيرة منها، أما الصغيرة فهي منتشرة في كل مكان. خلال وجودنا وعملنا الذي استمر قرابة نصف ساعة في الموقع، سقطت قذيفة واحدة على مسافة 300 متر من مكان وجودنا للغرب في سفح الجبل. لم نجد أي مخلفات للقذيفة ولا حتى دارة إلكترونية، لكن كانت الحفرة صغيرة جداً على سطح التربة في موقع سقوط القذيفة، وحسب خبرتي في مثل هذا القصف فإن القصف غالباً قذائف كراسنبول، لكن لم نجد أي دليل أو قطع أو دارة إلكترونية للقذيفة في الموقع. الطفلان اللذان تم إسعافهما أولاً توفيا في المركز الصحي بسبب الإصابة البليغة، لكن السيدة كانت بصحة جيدة، وبذلك كانت حصيلة الضحايا عشرة مدنيين“.



↑ > التحضير لدفن ضحايا مجزرة بحق مدنيين قُتلوا إثر قصف مدفعي لقوات النظام السوري بقذيفة على أراض زراعية غربي قرية قوقفين بريف إدلب الجنوبي، في 25/ تشرين الثاني/ 2023 ©SNHR

2- في كانون الأول 2023:

لم يتم توثيق وقوع مجازر في كانون الأول المنصرم.

سابعاً: أبرز المهام التي تقوم بها الشبكة السورية لحقوق الإنسان في ملف القتل خارج نطاق القانون:

قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتحقق منها؛ الأمر الذي مكّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس، والعمر، والزمان، والمكان، وطريقة القتل، ونوع السلاح المستخدم، والجهة التي قامت بالقتل، وعقد مقارنات بين هذه الجهات، ويمكننا أيضاً توزيع حصيلة الضحايا بحسب المكان الذي وقع فيه انتهاك القتل، وكذلك بحسب المحافظة التي ينتمون إليها، وهذا بالتالي يساهم في معرفة كم خسرت كل محافظة من أبنائها، ويُمكننا من معرفة النسب الأعلى للعنف وفقاً لهذا الانتهاك، ويعمل فريق قسم توثيق الضحايا على تحديث قاعدة البيانات الشاملة باستمرار، وتُحفظ البيانات المضافة إلى قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل آمن، ونقوم بتخزين عدة نسخ احتياطية في أماكن مختلفة.

وقد اهتمينا على نحو استثنائي ومنذ عام 2011 بحوادث القتل بحق الطفل والمرأة، ولا تكاد تخلو إحصائية من الإشارة إليهما، وذلك لحساسية هذه الفئات في المجتمع، كما أنها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقد قمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور بارز في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

قمنا على مدى قرابة اثني عشر عاماً بنشر [تقرير يومي عن حصيلة الضحايا](#)، إضافة إلى [أخبار يومية](#) عن حوادث القتل، ونُصدر [تقريراً شهرياً](#) يرصد حصيلة الضحايا الذين تم توثيق مقتلهم في سوريا في الشهر المنصرم من المدنيين، ومن الضحايا [بسبب التعذيب](#)، وتقريراً نصف سنوي، وتقريراً سنوياً، إضافة إلى عشرات التقارير الخاصة التي [توثق حصيلة الضحايا الإجمالية](#) أو حصيلة الضحايا على يد أحد أطراف النزاع بشكل خاص، إضافة إلى [تقرير شهري](#) وتقارير خاصة ودورية توثق [المجازر](#) التي ارتكبت على الأرض السورية.

كما أننا قمنا بعكس قاعدة بيانات الضحايا في خريطة ورسوم بيانية تفاعلية على موقعنا الإلكتروني، تمكّن من عمليات فرز بحسب المحافظة والجنس والمرحلة العمرية والجهة المسؤولة عن القتل، وغير ذلك، وهناك مخططات بيانية عن حصيلة الضحايا الذين قتلوا على يد جميع الأطراف، كما أن هناك مخططات خاصة بحصيلة الضحايا من الأطفال والنساء، ويتم تحديث كل ذلك باستمرار.

كما نرسلُ بشكل دوري استمارة خاصة إلى [المقرر الخاص](#) في الأمم المتحدة المعني بحالات القتل خارج نطاق القانون، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب، وذلك لحالات القتل التي تمكّننا من توثيق كامل بياناتها وحصلنا على موافقة الأهالي لإرسالها.

تجدد الإشارة إلى أن الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصادرة عنها في تحليل ضحايا النزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، كما وقّعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان [مذكرة تفاهم مع منظمة النتائج الإنسانية - Humanitarian Outcomes](#) ضمن مشروع قاعدة بيانات أمن عمال الإغاثية - The Aid Worker Security Database (AWSDB) تنصّ على بناء آلية تنسيق وتعاون مشترك تهدف إلى توثيق وأرشفة ما يتعرّض له العاملون في الحقل الإغاثي من انتهاكات وعنف، وعقدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان شراكات مع هيئات عديدة في الأمم المتحدة، وحكومات دول لتزويدها بإحصاءات ناتجة عن قواعد بياناتنا، فيما يصبُّ في مسار العدالة وملاحقة المجرمين ومحاسبتهم. إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

ثامناً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها في حوادث القتل إلى أنّ الهجمات وُجّهت ضدّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، بما فيها التّعذيب حتى الموت، كما تسبّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.
- مقتل نسبة مرتفعة من السوريين بسبب الألغام، ولم تكشف أيّ من القوى الفاعلة في النزاع السوري عن خرائط للأماكن التي زرعت فيها الألغام وهذا يدل على استهتار بأرواح المدنيين، والأطفال منهم على وجه الخصوص.
- لم يكتف النظام السوري بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.
- إنّ عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفّذتها قوات سوريا الديمقراطية تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.
- إن استخدام التفجيرات عن بعد لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يعبر عن عقلية إجرامية ونية ميّنة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الانسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).
- وثقنا حالات قتل خارج نطاق القانون من قبل مختلف القوى المسيطرة بحق السكان الخاضعين لسيطرتها، مما يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها، بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية والعاملين في المجال الطبي، وأي استخدام عشوائي للأسلحة، بما في ذلك من خلال القصف المدفعي والقصف الجوي".
- إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- يجب على الأعضاء في مجلس الأمن التوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى قرابة عشرة أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

- مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخليا ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتبرعات اللازمة.
- العمل بشكل جدي على تحقيق الانتقال السياسي وفقاً لبيان جنيف واحد وقرار مجلس الأمن رقم 2254، سعياً نحو تحقيق الاستقرار ووحدة الأراضي السورية وعودة اللاجئين والنازحين الكريمة والأمنة.
- تخصيص مبلغ لإزالة الألغام التي خلفها النزاع السوري من صندوق الأمم المتحدة المخصص للمساعدة في إزالة الألغام، وبشكل خاص في المناطق المستعدة للقيام بهذه المهمة بشفافية ونزاهة.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.
- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICR2P)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمّ استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة مخصصة لمحاكمة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب على وجه السرعة لإيقاف مسلسل الإفلات من العقاب الذي امتد على مدى قرابة عقد من الزمن في سوريا.
- السّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.
- العمل على إعداد مشاريع تهدف لإعداد خرائط تكشف عن مواقع الألغام والذخائر العنقودية في كافة المحافظات السورية؛ مما يسهل عملية إزالتها وتوعية السكان بأماكنها.
- دعم عملية الانتقال السياسي والضغط لإلزام الأطراف بتطبيق الانتقال السياسي ضمن مدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر كي تتوقف غالبية الانتهاكات ويتمكن ملايين المشردين من العودة الآمنة والمستقرة إلى منازلهم.
- إيقاف أية عملية إعادة قسرية للاجئين السوريين، لأن الأوضاع في سوريا ما تزال غير آمنة، والضغط في سبيل تحقيق انتقال سياسي يضمن عودة تلقائية لملايين اللاجئين.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

- على المفوضية السامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، وتسليط الضوء بشكل أكبر على قضية استمرار القتل في سوريا.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات موسعة في الحالات الواردة في هذا التقرير والتقارير السابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتفاصيل.
- التركيز على مسألة الألغام والذخائر العنقودية ضمن التقرير القادم.
- العمل على تحديد مسؤولية الأفراد داخل النظام السوري المتورطين بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ونشر أسمائهم لفضحهم أمام الرأي العام الدولي وإيقاف التعاطي معهم على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير، وتوفير تبادل للخبرات مع المنظمات السورية العاملة في مجال التوثيق وجمع وتحليل البيانات.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.
- الدعوة إلى الإسراع في تطبيق تغيير سياسي ديمقراطي يعيد حقوق الضحايا ويجسد مبادئ العدالة الانتقالية.
- لا معنى لأية عملية سياسية في ظل استمرار قصف المشافي والمساعدات الأممية، والسعي نحو الحل الصفري الأمني العسكري من قبل النظام السوري وحلفائه، ويجب على المبعوث الدولي الإقرار بذلك.
- تحميل الطرف المسؤول عن موت العملية السياسية المسؤولية بشكل واضح، ومصارحة الشعب السوري بتوقيت انتهاء عملية الانتقال السياسي.

إلى النظام السوري:

- التوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسببت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قام بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى النظام الروسي:

- التوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنية واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التوقف عن إفشال اتفاقات خفض التصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

- يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه إحدى مسؤوليات الدول الداعمة لها.
- يجب على قوات سوريا الديمقراطية تشكيل لجنة تحقيق خاصة بحوادث الانتهاكات التي ارتكبتها قواتها والكشف عن تفاصيلها والاعتذار عنها ومحاسبة المتورطين فيها وتعويض الضحايا والمتضررين.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى جميع فصائل المعارضة المسلحة/ الجيش الوطني:

- ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.
- فتح تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت، ومحاسبة المتورطين فيها، والكشف عن نتائج التحقيقات أمام المجتمع المحلي.
- تقديم خرائط تفصيلية بالمواقع التي قامت بزراعة الألغام فيها، وبشكل خاص المواقع المدنية أو القريبة من التجمعات السكنية.

إلى المنظمات الإنسانية:

- وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً وبشكل خاص الأرامل والأيتام.
- بذل جهود في عمليات إزالة الألغام على التوازي مع العمليات الإغاثية كلما أتاحت الفرصة لذلك.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي الضحايا وأصدقائهم، وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org
www.snhr.org

